التكنولوجيا المالية :مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي يُصدر نظامي شروط البيئة التجريبية وخدمات رمز الدفع

نظرة عامة عن نظام خدمات رمز الدفع

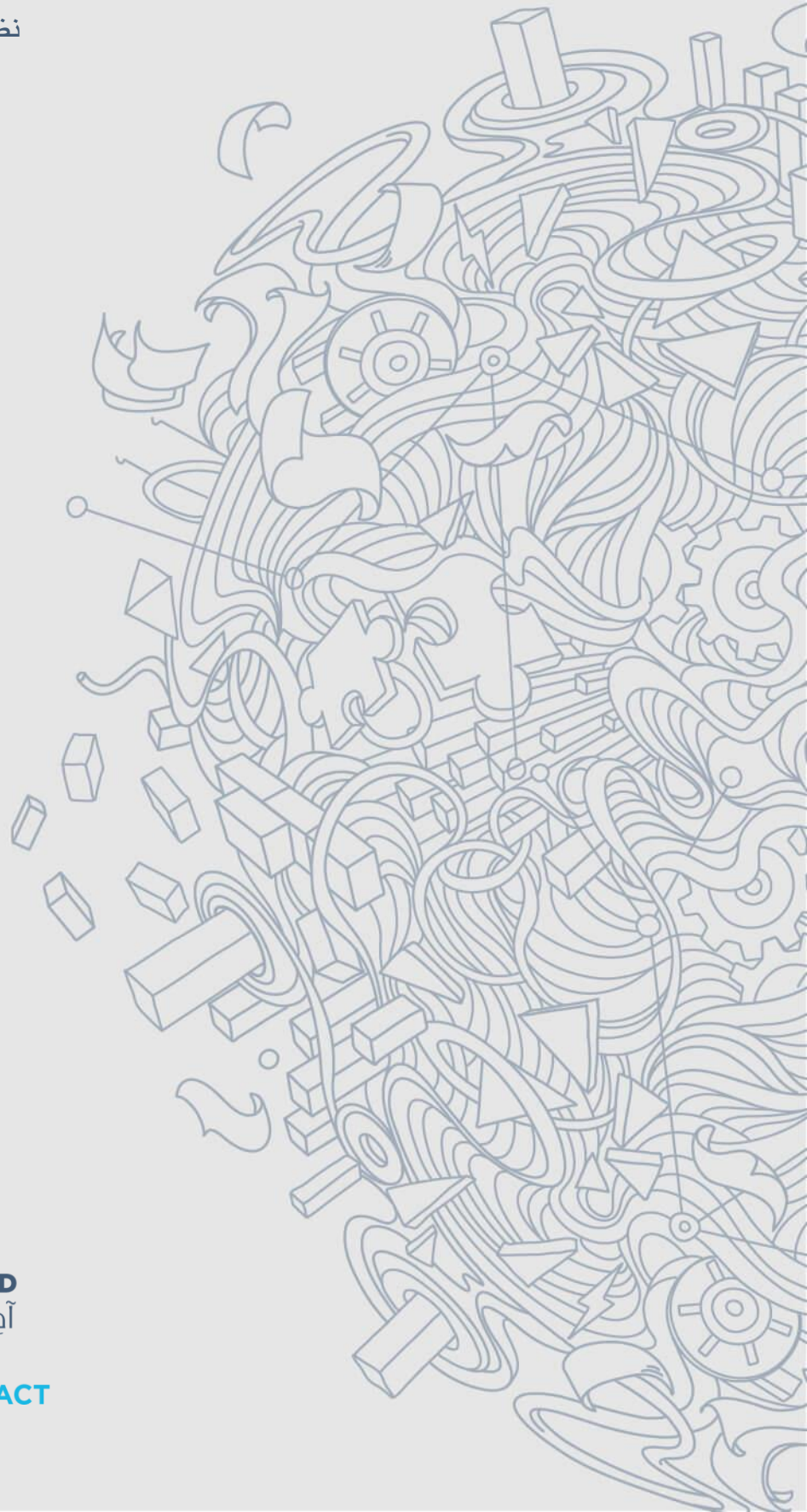

ADDLESHAW GODDARD
آدِلشو جودارد

MORE IMAGINATION MORE IMPACT

التكنولوجيا المالية: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي يُصدر نظامي شروط البيئة التجريبية وخدمات رمز الدفع

نظرة عامة عن نظام خدمات رمز الدفع:

في خطوة استباقية لتنظيم خدمات الدفع الرقمية، قام مصرف الإمارات المركزي بإصدار إطار شامل لخدمات رمز الدفع. تعد هذه المبادرة خطوة حاسمة نحو اعتماد الاقتصاد الرقمي في حين ضمان بيئة مالية آمنة. يقدم هذا المقال نظرة عامة على الجوانب الرئيسية لنظام خدمات رمز الدفع، مسلطاً الضوء على نطاقه وأهدافه والتأثيرات على مقدمي خدمات رمز الدفع والمستهلكين على حد سواء.

يحدد نظام خدمات رمز الدفع، الذي وضعه مصرف الإمارات المركزي، المعايير والشروط التي يتم من خلالها منح التراخيص أو التسجيل لتقديم خدمات رمز الدفع في دولة الإمارات العربية المتحدة والتي تشتمل على ثلاث فئات، هي إصدار رمز الدفع، وتداول رمز الدفع، وحفظ وتحويل رمز الدفع.

ويهدف نظام خدمات رمز الدفع بشكل أساسي إلى إنشاء إطار آمن وفعال للخدمات النقدية الرقمية، مع تعزيز الابتكار وحماية المستهلكين والحفاظ على استقرار النظام المالي. ونص نظام خدمات رمز الدفع على أنه يتعين على الكيانات الراغبة في تقديم خدمات رمز الدفع أن تخضع لتقييم شامل لضمان صحتها المالية وقدراتها التشغيلية وامتثالها للمعايير التنظيمية كجزء من عملية الحصول على الترخيص أو التسجيل التي يشرف عليها مصرف الإمارات المركزي. كما أنه يمكن للكيانات الأجنبية المهتمة بالعمل في دولة الإمارات العربية المتحدة أيضاً تقديم طلب للتسجيل، بشرط الالتزام بشروط محددة والخضوع للإشراف من قبل مصرف الإمارات المركزي.

فيما يتعلق بحماية المستهلكين، فقد ركز نظام خدمات رمز الدفع بشكل كبير على حماية المستهلكين ومعايير التشغيل. فيجب على مقدمي خدمات رمز الدفع تبني ممارسات فعالة لإدارة المخاطر وذلك لضمان سرية بيانات العملاء، بالإضافة إلى الحفاظ على رأس المال والسيولة الكافية لتنفيذ التزاماتهم، وتقديم معلومات واضحة وشفافة للعملاء بشأن أحكام وشروط خدماتهم.

ومع الاعتراف بالدور الحيوي للتكنولوجيا في خدمات الدفع الرقمية، يلزم نظام خدمات رمز الدفع مقدمي الخدمات بتبني إطارات فعالة لإدارة مخاطر التكنولوجيا والأمن السيبراني، حيث يتطلب ذلك الامتثال لأفضل الممارسات الدولية لتعزيز الأنظمة ضد التهديدات وضمان موثوقية وأمان الخدمات المقدمة.

كما أنه قام مصرف الإمارات المركزي بوضع متطلبات صارمة للامتثال والإبلاغ حيث يتعين على مقدمي خدمات رمز الدفع الالتزام بمعايير مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، وإجراء فحوصات دورية، والإبلاغ الفوري عن الحوادث التشغيلية الكبيرة، مع الأخذ في عين الاعتبار أن مخالفة اللوائح ذات العلاقة بهذا الشأن قد تؤدي إلى عقوبات إدارية ومالية.

نظرة عامة عن نظام شروط البيئة التجريبية:

ومن ناحية أخرى، أصدر أيضاً المصرف المركزي "نظام شروط البيئة التجريبية " (**"نظام البيئة التجريبية"**) في 25 يونيو 2024، وذلك لغايات إنشاء بيئة تجريبية رقابية تُعتبر أداة إشرافية تمكّن المشاركين من اختبار نماذج الأعمال والمنتجات والخدمات المبتكرة في مجال الخدمات المالية، في إطار زمني محدد وبإشراف رقابي مناسب، وذلك لضمان تحقيق أفضل النتائج لجميع الأطراف المعنية، وتعزيز دور الابتكار وجذب المبتكرين.

وحدّد نظام البيئة التجريبية معايير الأهلية للقبول وقواعد المشاركة فيها، بالإضافة إلى متطلبات الامتثال التنظيمي. كما نصّ على أن هذه البيئة مخصصة لكافة الكيانات والأشخاص الراغبين في اختبار أعمالهم أو منتجاتهم أو خدماتهم المالية المرخصة بما في ذلك الشركات بالمناطق الحرة المالية، باستثناء أنشطة تلقي الودائع بجميع أنواعها، وأنشطة التأمين داخل دولة الإمارات العربية المتحدة، والأنشطة المتعلقة بالتصرف كمسؤول رئيسي في المنتجات المالية التي من شأنها التأثير في المركز المالي للشخص، بما في ذلك، ولكن ليس على سبيل الحصر، العملات الأجنبية والمشتقات المالية والسندات والصكوك والأسهم والسلع وأي منتجات مالية أخرى، حسبما يحددها المصرف المركزي

وأضاف نظام البيئة التجريبية أن هناك حدًا أدنى من الضمانات يجب على المشاركين توفيره خلال فترة وجودهم في البيئة التجريبية، بهدف تخفيف المخاطر المتأصلة في التكنولوجيا المالية المبتكرة على مجالي حماية المستهلك وحماية النظام المالي. وتشمل هذه الضمانات، على سبيل المثال لا الحصر، آليات ملائمة لمعالجة شكاوى المستهلكين والتعويضات وتسوية المنازعات، بالإضافة إلى التدابير الضرورية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وفقًا للتشريعات السارية ذات العلاقة.

وفيما يتعلق بالمدة الزمنية للبيئة التجريبية، فتتراوح فترة التجربة بين ستة (6) أشهر واثني عشر (12) شهرًا، مع إمكانية تمديد هذه الفترة بناءً على دراسة كل حالة على حدة من قبل المصرف المركزي. ويجب الأخذ في عين الاعتبار أنه يمكن إيقاف التجربة في أي وقت خلال أو بعد انتهاء الفترة المحددة، حسب حالات خاصة ينص عليها النظام.

في الختام، يمثل كلاً من نظام شروط البيئة التجريبية ونظام خدمات رمز الدفع الصادرين من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة خطوات حاسمة نحو تعزيز الابتكار وضمان الاستقرار في الاقتصاد الرقمي وقطاع الخدمات المالية في الدولة، حيث توفر هذه الأنظمة إطاراً شاملاً يشجع على الاختبار والنمو مع حماية مصالح المستهلكين والحفاظ على سلامة النظام المالي من خلال تعزيز بيئة آمنة للابتكارات في الدفع الرقمي ووضع معايير واضحة للامتثال التنظيمي، كما أنه يفتح مصرف الإمارات العربية المتحدة الطريق للتنمية المستدامة والتعزيز المتزايد للتنافسية في المشهد الرقمي العالمي، كما تبرز هذه المبادرات التنظيمية التزام دولة الإمارات العربية المتحدة باعتماد التطورات التكنولوجية والمحافظة على الريادة في عالم التكنولوجيا المالية.

MORE IMAGINATION **MORE IMPACT**

addleshawgoddard.com

© Addleshaw Goddard LLP. This document is for general information only and is correct as at the publication date. It is not legal advice, and Addleshaw Goddard assumes no duty of care or liability to any party in respect of its content. Addleshaw Goddard is an international legal practice carried on by Addleshaw Goddard LLP and its affiliated undertakings – please refer to the Legal Notices section of our website for country-specific regulatory information.

For further information, including about how we process your personal data, please consult our website www.addleshawgoddard.com or www.aglaw.com.